«عكاظ» تستقرئ مضامين حديث سمو ولي العهد لـ«الفاينانشال تايمز»:

استمرارية الاصلاحات الاقتصادية.. ومرونة واعية تستوعب المتغيرات

*السلام خيار استراتيجي.. ولكن لا للهيمنة الصهيونية

*زيادة اعضاء «الشورى» تتجاوب مع تزايد مسئوليات المجلس

*المواطن اولا.. والاستثمار المصرفي هدفنا.. و«التخصيص» ليس على حساب محدودي الدخل

كتب: د. وحيد حمزة هاشم

تضمنت كلمة الامير عبد الله بن عبد العزيز لصحيفة الفاينننشال تايمز البريطانية عدداً من الرسائل السياسية في مقدمتها رسائل سياسية خارجية توضح مواقف المملكة وسياساتها وقناعاتها الاقليمية والدولية، الى جانب رسائل سياسية اقتصادية داخلية موجهه للمواطنين السعوديين من جهة، ومن جهة اخرى موجهة ايضا لقطاع الاستثمار والمستثمرين من الداخل والخارج...فالامير عبد الله يدرك الترابط والتداخل الوثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لا سيما في السياسات الاقتصادية الوطنية التي بدات تتضح من خلال تفعيل المملكة لاقتصادها السياسي بشكل يتلاءم مع الاقتصاد العالمي وسياساته الاقتصادية.

اولا: الواقعية السياسية الخارجية في تصريح الامير عبد الله

يدرك الامير عبد الله بن عبد العزيز ان الواقع السياسي في حاضر الدول ما هو الا الامتداد الطبيعي لسياساتها في الماضي بل والانعكاس الواضح لتاريخها ولوجودها ولما يتمخض عن ذلك من احداث وتطورات ونتائج، لهذا حث الامير عبد الله دول الاتحاد الاوروبي بشكل فردي كان ولا زال لها مكانتها العالمية المرموقة، وككيان سياسي جماعي فاعل له دوره الرئيسي في صناعة وتوجيه العلاقات الاقليمية والدولية...حثه على ضرورة تفعيل ذلك الدور الرائد في تحقيق الامن والسلام الدوليين والعمل على تحقيق الاستقرار الاقليمي والعالمي من خلال الاضطلاع بمسؤولياته الاقليمية والدولية وفي مقدمتها كبح جماح التهور الاسرائيلي ووقف اعمال العنف والقمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والعمل على حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه العادلة كاملة دون نقصان.

ويدرك الامير عبد الله انطلاقا من ذات الهدف والتوجه وبذات العقلية السياسية المتفتحة ان سياسات الدول في العصر الحديث تختلف تماما عن سياساتها في الماضي لاسباب عديدة تاتي في مقدمتها: تفضيل البعد الانساني على البعد المادي، والحفاظ على البعد الاخلاقي في التعامل، واخيرا التقيد بالبعد المؤسساتي الوظيفي العالمي الذي تمخض عن انشاء منظمة الامم المتحدة ونتج عنه ما يسمى " بالمسؤولية الدولية " للمنظمة كمنظمة امنية الى جانب المسؤولية الدولية لجميع الدول الاعضاء فيها والتي تاتي في مقدمتها ايضا مسؤوليات الحفاظ على الامن والسلام والاستقرار العالمي.

انطلاقا من تلك العوامل والمنطلقات والمسؤوليات طالب الامير عبد الله بن عبد العزيز المجتمع السياسي الاوروبي العصري الحديث الذي توصل الى مستوى الاتحاد شبه الفيدرالي ضرورة القيام بدور فاعل اهم في الشرق الاوسط وذلك في حديثه لصحيفة " الفايننانشيال تايمز " اللندنية مذكرا جميع الدول الاوروبية بماضيها الاستعماري الذي تسبب في صناعة مشكلة الشرق الاوسط عندما زرعت اسرائيل عنوة في قلب المنطقة، وذكرها في ذات الوقت بان علاقاتها السياسية والاقتصادية الوثيقة وعلاقاتها التجارية المتبادلة والمشتركة مع الدول العربية في العصر الراهن تحتم عليها ايضا ضرورة التحرك السريع لتصحيح اخطاء الماضي من جهة، ولحماية مصالحها الاستراتيجية والحيوية من الجهة الاخرى.

الواقع الذي يشير اليه الامير عبد الله هو الواقع الفلسطيني المأسوي، وهو واقع لا يختلف عما يقال من واقع دموي مؤسف فرض في الماضي على الجماعات اليهودية في اوروبا بفعل القوى النازية والفاشية الذي تعمقت آثاره السلبية في بؤرة الضمير الاوروبي الى حد لا زال يعاني الى الوقت الحاضر من وخزات الضمير وتانيبه. ومنا يلمح الامير عبد الله الى تلك المشاعر ويطالب بان الضمير الاوروبي يجب ان يكون واقعيا وموضوعيا وحيا تجاه الانسان ايا كان عرقه ولونه وموقعه مشيرا الى ان ما يحدث حاليا من قبل اسرائيل في قمع وتصفية وتشريد وتعذيب الانسان الفلسطيني لا يختلف عما حدث في الماضي للانسان اليهودي في اوروبا ابان الحكم النازي.

ويرتكز الامير عبد الله في تذكيره المباشر لاوروبا بماضيها وبتاريخها وبمسؤوليات حاضرها وتلميحه لاهمية ذلك للحفاظ على مصالحها ومستقبلها، يرتكز على منطق عقلاني اوروبي ينادي ويطالب بعالمية مفهوم حقوق الانسان " وعالمية تحقيق العدالة الانسانية " وذلك من حيث المبدأ الذي تؤمن به اوروبا وياخذ حيزا كبيرا من مساحة الضمير الاوروبي الاجتماعي والسياسي.

التذكير بالمسؤوليات الدولية

والامير عبد الله لا يريد اكثر من التذكير بالمسؤوليات والواجبات، ولا يتطلع الى اكثر من ان يصحو الضمير الاوروبي والعالمي ليرى الواقع الدموي المرير المؤلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من تل ومجاعة وموت ودمار من جراء سياسات الحصار والقمع والفتك والتصفية الاسرائيلية التي لم ترحم الاطفال والنساء والشيوخ. وهنا يعود الامير عبد الله الى التاريخ السياسي ليضع الجميع امام حقائق التاريخ المعاصر التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بان استمرار الظلم والقمع والتعدي قد يؤدي الى الانفجار، والى نمو ظاهرة الارهاب وانتشارها الى معظم انحاء العالم، بل وربما قد يتمخض عن العنف الاسرائيلي اندلاع حرب اقليمية لا تبقي ولا تذر وتهدد مصالح العالم الاستراتيجية كلها.

ولم يفت على الامير عبد الله ان يعود في حديثه مرة اخرى ليذكر اوروبا بان رفضه زيارة الولايات المتحدة الامريكية قبل عدة اسابيع لا يتعارض بتاتا مع قوة ومتانة العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية معها بقدر ما يعكس الرفض احتجاجا سياسيا سعوديا ضد جنوح السياسة الامريكية عن مسار الانسانية والعدالة التي تؤمن بها وتستنير بشعلتها منذ الثورة الامريكية وحتى اليوم....فالسياسة الامريكية منحازة كل الانحياز الى اسرائيل بجميع المعايير السياسية الموضوعية والواقعية المنطقية بل وحتى الانسانية.

وعاد الامير عبد الله في حديثه ليؤكد للجميع من ان الزيارة لم تكن من اجل الزيارة، وانما بهدف تفعيل العلاقات وتطويرها ولتنميتها ولتوثيق العلاقات السعودية الامريكية اكثر وبشكل افضل وبالتالي لن يتاتي ذلك الهدف في ظل توتر الاجواء السياسية في المنطقة بفعل التعنت الاسرائيلي والتغاضي الامريكي، لذلك فان الزيارة قادمة لا محالة ولكن سترتبط بزمن واوضاع سياسية اكثر ملائمة وايجابية تسهم نضوج الاجواء في نجاحها.

حديث الامير عبد الله الى الصحيفة الاوروبية (البريطانية) له شجونه..وله عبره..وله معانيه..وله رسائله ... وله اهدافه الاستراتيجية والحيوية التي لا مجال لفصلها او استقطاعها عن صناعة السياسة السعودية، ولا مجال ايضا لتغييبها عن ادبيات الحوار السياسي السعودي وعن معاني الخطاب السياسي السعودي الموضوعي المنفتح الهادف دوما الى تصحيح اخطاء وزلات السياسة الاقليمية والعالمية، وذلك من خلال الارتكاز والانطلاق من سياسة سعودية خارجية هادئة ومتزنة، والعمل بطرق وبوسائل دبلوماسية مرنة تتوخى الحكمة وتحرص على مخاطبة العقول والضمائر الى جانب مخاطبة المصالح والغايات.

نعم لمبادرات السلام لا للهيمنة الاسرائيلية

واشار الامير عبد الله الى ان المملكة قبلت بجميع مبادرات السلام الاقليمية والعالمية طالما كانت تلك المبادرات تهدف الى انهاء حالة الحرب في المنطقة واعادة الامن والاستقرار اليها وتحقيق اهداف ومصالح الشعب الفلسطيني واعادة حقوقه الشرعية كاملة وفقا للعدالة..ولم يكن هذا الموقف السعودي بمستغرب من حكومة المملكة التي اعلنت عن خطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وارتبطت باسمه، وارتباطا بذلك تواصل المملكة مساعيها لاقناع جميع الاطراف للجلوس على طاولة المفاوضات مؤكدة على اهليتها لتقديم هذه الخدمة الجليلة لجميع شعوب المنطقة لتحقيق السلام الشامل العادل.

بيد ان اسرائيل التي طالما تفكر من كونها دولة عظمى في المنطقة بيدها مطلق الحق في التصرف في مدينة القدس وفي الاراضي المحتلة كيفما يحلو لها وتحاول ان تحكم المنطقة وتملي ارادتها على شعوبها فان تلك العقلية السياسية السلطوية وذلك الوعي القمعي لن يحقق الاستقرار ولا السلام الذي يتطلب تعاونا متبادلا وعقلية سياسية سلمية لا زالت مع الاسف غير متوفرة في اي من القيادات السياسية الاسرائيلية...فعلى ما يبدو ان اسرائيل ترفض الاعتراف بان القدس جزء لا يتجزأ من ضمير كل المسلمين والعرب ولن يتخلى عنها سوى فاقد الضمير.

وعاد الامير عبد الله للتذكير بان المملكة لا ولن يهمها من يحكم اسرائيل يمينيا كان ام يساريا طالما احترمت تلك القيادة حقوق الشعوب العربية والتزمت بالمواثيق والمعاهدات الدولية وطبقت الاتفاقيات التي تبرمها مع الاطراف العربية.

ثانيا: منطق دولة الرفاهية: الواقعية السياسية الداخلية

وتؤكد كلمة الامير عبد الله بن عبد العزيز التي صرح بها لصحيفة الفايننشيال تايمز البريطانية على رسائل سياسية داخلية في صميم الشأن المحلي الوطني السعودي ولكنها في ذات الوقت تحمل معاني ومغازي عدة ذات دلائل خارجية للمستثمرين الاجانب. اذ اكد في البداية على ان الاصلاحات الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتوجيهه وفقا لمتطلبات العصر الحديث تسير حسب برنامجها بخطى ثابتة وستنتهي في الوقت المناسب. يعكس هذا ويؤكده حرص حكومة المملكة على ان لا تؤدي سياسات التخصيص بالاضرار بالمواطن لا سيما من اصحاب الدخل المحدود لمنطق وآليات ومرجعية دولة الرفاهية التي تعد من اهم وظائف الدولة في المملكة كانت ولا زالت هدفا استراتيجيا لا غنى عنه حفاظا على مصلحة المواطن ورفعة لرفاهيته. ولكون حديث الامير عبد الله يتسم بالصراحة والموضوعية والشفافية فقد اشار الامير الى وجود بيروقراطية في المملكة وهذا نصيبها من تركة الماضي وسياساته ولكنه اكد استعداد المملكة للاستفادة من آراء المستثمرين ومقترحاتهم اذ ان الاجراءات قابلة للمراجعة وللتعديل والتطوير ويعد هذا التصريح قمة في الشفافية الادارية وفي الانفتاح الاداري.

تطوير الاقتصاد والمجتمع وتنمية قدرات المواطن

ولم يغفل الامير عبد الله اهمية تطوير مختلف قطاعات وفئات المجتمع السعودي تمشيا مع التغيرات الاقتصادية وما هو متوقع لها من تغيرات كمية ونوعية في الناتج الاقتصادي الاجمالي الذي يتطلب وتيرة من التغيرات الاقتصادية التي بدات تتسارع بالفعل في السنوات الاخيرة تجاوبا مع ما يجرى على الساحة العالمية من جهة، ومن جهة اخرى لتلبية احتياجات المواطنين الملحة. هذه التطورات والتغيرات ستمكن حكومة المملكة من تحديث بنية المجتمع السعودي لكي يواكب بدوره عصر المعلومات التقنية الحديثة بما لا يتعارض مع ثوابتنا وقيمنا.

ولتحقيق هذه الاهداف الوطنية الاستراتيجية اكد الامير عبد الله بان حكومة المملكة تنظر حاليا في مجموعة من الدراسات والرؤى الاقتصادية التي سيكون لها اهم واجدى مردود ايجابي على رفاهية واستقرار الشعب السعودي وهو تصريح يمثل جل تركيز حكومة المملكة وشغلها الشاغل منذ عهد الملك عبد العزيز يرحمه الله وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله. عطفا على ذلك تنظر حكومة المملكة ايضا في امكانية قيام عدد من المراكز المتخصصة في الدراسات الاقتصادية والبترولية وتحلية المياه بهدف توفير الكفاءات والدراسات التي تخدم الوطن والمواطن وفي ذات الوقت توفر له العديد من الوظائف.

مجلس الشورى تمديد وتجديد

ولكون الامير عبد الله يدرك تماما اهمية المشاركة السياسية في صناعة القرار انطلاقا من مبدأ الشورى المعمول به في المملكة، وكرد فعل ايجابي لما تقدم به مجلس الشورى السعودي من دراسات ومقترحات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، اعلن الامير عبد الله اضافة مسؤوليات جديدة لمجلس الشورى يحملها سياق الممارسة وبروز الحاجة النتائج عندما نلحظه من متغيرات داخلية وخارجية.

لقد اوضح الامير عبد الله بن عبد العزيز عن المستوى العالي لمفهوم المواطنة ومشاعر الولاء والانتماء التي يكنها المواطن السعودي لحكومته وقيادته الرشيدة كما اشار الى مدى الثقة المتبادلة والامن المتبادل الذي يعم ارجاء المملكة انطلاقا من مقومات ومصادر استقرارها السياسي الداخلي وثبات سياستها الخارجية، فالروابط التاريخية والمصيرية والوطنية التي تربط القيادة بالشعب السعودي لكفيلة بازالة كل شعور بالتوجس والرهبة وهيمنة مشاعر المحبة والاخوة الوطنية الصادقة على وعي كل مواطن ومسؤول سعودي....كيف لا طالما كانت شريعة المملكة هي الشريعة الاسلامية وطالما كان العدل هو قاعدة الحكم والتعامل بين الراعي والرعيه.

رأي عكاظ

أهدافنا وثوابتنا.. ومنظمة التجارة

المجتمع الذي لا ثوابت وطنية تاريخية له ولا مرتكزات شرعية دينية تحدد هويته وتوجه مساره، مجتمع مهتز مهترئ ومتداع لا ماضي له ولا حاضر وحتما لا مستقبل واعدا مرموقا ينتظره.. تبعا لذلك فان التنظيمات والمنظمات الاقليمية والدولية التي لا تخدم اهداف الدولة ولا يمكن ان يتحقق من وراء الانضمام اليها ما يتفق وسياساتها الداخلية ويخدم مصالحها العليا ويحقق مصالح مواطنيها، لا فائدة من الانضمام اليها او الانخراط في عضويتها.

فتوافق المصالح وتقارب الاهداف وتماثل الرؤى وان كانت من اهم ما يسهم في تقارب الدول بل وفي اندماجها في بوتقة كيانات اقليمية او دولية هادفة الى تحقيق الاهداف والمصالح الجماعية المشتركة باقل تكلفة ممكنة، الا انها لا تعني باي حال او معنى ان تتخلى الدول عن ثوابتها الشرعية، او تتغاضى او تتنازل عن مرتكزاتها الاساسية التي بنيت عليها حضارتها وثقافتها التاريخية العريقة والتي تميز شخصيتها وهويتها الوطنية عن بقية دول وشعوب العالم.

وكما اكد سمو الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ورئيس اللجنة المعنية بدراسة انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية عندما اعرب عن تقديره لجهود اللجنة ولما تضطلع به من مهمات ولما تبذله من جهود حثيثة تجاه ما انيط بهم من مسؤوليات جسيمة في اطار ما تقضي به توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين وسمو النائب الثاني الرامية الى ان يكون انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وفق ما يتفق وسياسة المملكة ويخدم مصالحها العليا مشددا يحفظه الله بان هذا الهدف لن يتحقق الا بمعرفة ماذا نريد وفق استراتيجية واضحة وموصلة للغايات ومحددة لمسار انضمام المملكة للمنظمة العالمية في ضوء ثوابتها الشرعية ومرتكزاتها الاساسية.

ويعكس التصريح الواضح والصريح حرص قيادتنا الحكيمة على التحرك الموضوعي المنطقي الهادف والمتزن الى الامام وتسريع خطى التنمية والتطوير الوطنيين والاستفادة القصوى من مقومات وعوائد التجارة العالمية عبر الانضمام الى عضوية التجمعات العصرية الحديثة التي تتلاءم منظومتها وروح العصر ومتطلباته الاقتصادية والتجارية، لكن وفي ذات الوقت يعكس ذلك التصريح ايضا حرص وتمسك حكومتنا الرشيدة بشخصيتها الوطنية وبهويتها العربية وبثوابتها ومرتكزاتها الشرعية الاسلامية والوطنية، وذلك ايمانا منها بان التحرك الى الامام والتعامل مع قوى العصر لا يعني قطعا نسيان الماضي او التنكر له او التجرد من ثقافته وحضارته الاصيلة.

سياسي

البراق يجيبكم

صراع مناطق النفوذ

● الملاحظ خلال السنوات الماضية اهتمام أوروبي وأمريكي بافريقيا، ما هي أسباب هذا الاهتمام وأهدافه..؟

فتحية محمد- جدة

○○ افريقيا قارة غنية وواسعة وتتمتع بمزايا استراتيجية، من الصعب للقوى الفاعلة في النظام الدولي أن تتجاهلها. الاهتمام الغربي بافريقيا، ليس جديداً.. هو قديم قدم الحركة الاستعمارية والإمبريالية. ولذلك ليس صحيحاً أن هذا الاهتمام جديد.. وإن كان متجدداً. القوى الاستعمارية كانت تعتبر أفريقيا حديقتها الخلفية، ولطالما تصارعت فيما بينها على مواطيء قدم لها في القارة السوداء. الولايات المتحدة، كقوة رئيسية في النظام الدولي، لا يمكن لها أن تتجاهل أهمية أفريقيا الاستراتيجية لأمنها ومصالحها. أفريقيا ليست مهمة من الناحية الاستراتيجية، بل أيضاً من الناحية الاقتصادية، كونها سوقا كبيرة يمكن أن تستوعب جزءا من واردات الدول الصناعية.. وكذلك قوتها التصديرية الفائقة لتصدير الكثير من المواد الخام الزراعية والتعدينية اللازمة للحركة الصناعية في الغرب.. وإمكانات التنمية الكبيرة في مجتمعاتها التي يمكن أن تستوعب جزءاً كبيراً من عمل الشركات متعددة الجنسية المختلفة، في مختلف المشاريع الخدمية والصناعية والتنموية. كما أن أفريقيا، بتخلف مجتمعاتها وسيادة عدم الاستقرار السياسي بها، خاصة في مناطق جنوب الصحراء، تشكل مجالاً حيوياً لنفوذ القوى الرئيسية في العالم.. وتشكل حلبة محتملة للصراع حولها، خاصة في مرحلة سيادة حرية التجارة في عصر منظمة التجارة العالمية القادم. أفريقيا قارة غنية بغناء تنوعها الثقافي والعرقي ووفرة مواردها الضخمة، وقبل كل ذلك بموقعها الجغرافي المميز، بين مناطق العالم القديم والجديد. وافريقيا، كما كانت في الماضي، ستظل في المستقبل بؤرة لاستقطاب اهتمام القوى التي تعمل على تطوير مجالها الحيوي بعيداً عن حدود إقليمها التقليدية.

تينت وقلة الخيارات

● ما هو تفسيركم لقبول السلطة الفلسطينية لخطة «تينت» رغم انها تفعل السياسي عن الامني على غير رغبة الفلسطينيين؟

محمد عبد الواحد عمر – مكة المكرمة

○○ قبول السلطة الفلسطينية لورقة جورج تينت، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي.آي.إيه) لا يخرج عن واقع قلة الخيارات أمامهم للتعامل مع جهود شارون العنيفة لوقف الانتفاضة. قصور ورقة (تينت) يتمحور حول بعدها الأمني.. ومحاولة معالجة قضية الأمن بعيداً عن خلفيتها السياسية. كل ما كانت إسرائيل تريده هو وقف الانتفاضة.. ووقف قذف جنودها بحجارة الأطفال، دون أن تدع أي جهة تتساءل لماذا يقذف الأطفال جنودها بالحجارة. ورقة (تينت) كانت تهدف إلى لفت الانتباه لحركة العنف، دون أن تتعامل مع مسببات العنف.. أو حتى تتعامل مع مرحلة ما بعد حركة العنف. إذا كان استمرار احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية، هو القضية الرئيسية التي يجب أن ينصب الاهتمام السياسي عليها، فإن ورقة (تينت) لا تمت، لا من قريب أو من بعيد، من قضية أخرى ذات علاقة بالاحتلال.. ولا يمكن تجاهلها في أية تسوية سياسية، ألا وهي قضية المستوطنات. كيف يمكن معالجة قضية الأمن التي تريد إسرائيل أن تعطيها الأولوية، مع إهمال قضايا سياسية، ذات علاقة مباشرة بحركة العنف، وكان المسبب الرئيسي لإطلاقها. ثم من هو جورج تينت إنه مدير المخابرات المركزية الأمريكية(سي.آي.إيه).. أي أنه رجل أمن في الدرجة الأولى، وإن كان، للوهلة الأولى، يعتقد أنه الرجل المناسب للتعامل مع قضية أمن مثل حركة العنف المتصاعدة في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه، بالقطع، ليس الرجل المناسب للتعامل معها سياسياً. لذلك من المتوقع فشل اتفاق أو ورقة (تينت) لتلحق بما سبقها من حلول وتسويات لم تلتفت إلى لب المشكلة الرئيسي... (استمرار إسرائيل لاحتلال أراضي الفلسطينيين.. وتكريس هذا الاحتلال بحركة نشطة للاستيطان).

الاقتصاديون لـ«عكاظ» منوهين بحديث سمو ولي العهد للفاينننشال تايمز:

ابعاد البترول عن التأثيرات السياسية تأكيد لاهتمام المملكة بمصالح المنتجين والمستهلكين

محمد العنزي - عبدالوهاب الزهراني - بدر السنبل (الدمام)

■ د. حسن آل يوسف

■ د. صدقي احمد

■ د. عبدالرحمن العصيل

□ عدد من الاقتصاديين اكدوا ان تاكيدات صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بابعاد البترول عن التاثيرات السياسية والانفعالات ويجسد السياسة الحكيمة للمملكة المرتكزة على ابعاد وطنية واقليمية وعالمية لخدمة مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء واشاروا الى ان تصريحات سموه للفايننشال تايمز تمثل قمة العقلانية والتوازن.

الدكتور حسن آل يوسف من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران اكد ان سياسة المملكة الاقتصادية والبترولية تعد حكيمة ترتكز على ابعاد وطنية واقليمية وعالمية وقال يتضح ذلك من خلال تاكيد سمو ولي العهد على ان يكون هناك توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين للنفط اضافة لتاكيد سموه بان البترول مادة اقتصادية استراتيجية هامة للعالم.

الدكتور صدقي احمد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن قسم هندسة البترول، نوه بتاكيدات سمو ولي العهد بان ما يخدم شعوب العالم بشكل عام او الدول المنتجة للبترول يجب الا يكون تحت التاثير السياسي والانفعاليات وقال ان رؤية سموه ثاقبة تؤكد اهمية استقرار اسعار البترول

من جهته تحدث الدكتور سعود الشهراني مهندس بترولي عن عملية التخصيص وكيفية تاثيرها على مصالح المواطن وقال: يفترض ان يخدم التخصيص متطلبات المواطن دون الاضرار به ويجب ان يساهم في رفع الخدمة المقدمة للمواطن خاصة وان المستويات المعيشية متفاوتة فهناك صاحب الدخل العالي والمتوسط والمنخفض.

واكد رجل الاعمال المعروف عبدالعزيز السالم بأن مضامين حديث سمو ولي العهد تجسد اهتمام المملكة بخدمة مصالح الشعوب الاخرى وقال ان تاكيدات سموه بأن النفط سلعة اقتصادية يجب عدم اقحامها في امور اخرى تجسد السياسة البترولية الحكيمة للمملكة.

الدكتور عبدالرحمن العصيل استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن نوه بتاكيدات سمو ولي العهد بعدم اقحام البترول في القضايا السياسية وقال: ان سموه من اقرب الناس الى قضايانا لذا يرفض تعرض سلعة لها اهميتها مثل البترول لاية مواقف.

وكأنه يريد ان يقول انه رغم اننا لدينا سلعة كالبترول من الممكن استخدامها اداة للضغط السياسي الا اننا نرفض ذلك لان هناك مصالح تتوقف عليها هذه السلعة للمنتجين والمستهلكين.

واضاف ان سموه يريد ان ينقل للعالم باننا نختلف مع سياسة الولايات المتحدة التي تقف مع اسرائيل في خندق واحد ولكننا في نفس الوقت لا نريد ان نعالج الخطأ بخطأ ولكن نريد ان نعالج الخطأ بالصواب.

وقال ان تصريحات سموه للفايننشال تايمز عقلانية متوازنة تعطي اطمئنانا للمستهلكين على اهمية استقرار السوق النفطية بعيدا عن اية انتكاسات.

قراءة تحليلية في حديث سمو ولي العهد

البترول قد يرتد علينا فيضر اكثر مما ينفع

د. عمر باقعر (جدة)

□ في اغلب الاحيان لاتكون اللقاءات الصحفية متأزرة كانت او مكتوبة عادلة لطرفي الحوار. فالضيف غالبا ما يكون ملتزما بجدول عمل قاس لايتيح الكثير من الوقت للايضاح او التسبيب والمستضيف ملزم بمكان حركة ووقت مداخلة اذ ان وقت المشاهد محدود لذا ففي معظم الحوارات تبقى على الدوام مساحة لاستيضاح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المواقف.

وحديث سمو ولي العهد الأمين لصحيفة الفايننشال تايمز البريطانية امس الاثنين هو من المستوى الذي يستمتع الاقتصاديون بقراءته واعادة قراءته لوجود العديد من النقاط التي يستوجب ابضاحها للبعيدين عن صناعة القرارات الوطنية او غير المختصين.

ولهذا فما نطرحه اليوم يمثل قراءة متخصصة تقصر ان تكون شاملة ولاتستهدف هذا بل هي قراءة تحاول تقريب المفاهيم وإيضاح السبل وتقويم البدائل تتحمل نصيبها من الصواب او الخطأ.

فردا على السؤال المتعلق بتشعب الرؤى الكامنة في سياسة الطاقة الامريكية وفيما اذا كانت اقرب الى رؤية المملكة جاء رد سموه مستندا بالمضمون الى حق السيادة وارتباطه بصناعة القرار الوطني وكأننا بسموه يرد على السائل بايضاح ان هناك اكثر من سياسة للطاقة مطروحة في ساحة الراي الامريكية تدفعها فرضيات مثل: استقلال الاقتصاد الامريكي عن مصادر الطاقة المستوردة والثانية القائلة بعدم استقرار مصادر الامدادات البترولية للدول الصناعية والثالثة المستندة الى رؤية بيئية متشائمة وترى باستخدام ادوات السياسة المالية لتطوير تقنيات جديدة مانعة للتلوث والرابعة المناقضة لسابقتها والتي ترى ان التلوث قضية تخص العالم باكمله وحتى تنضج الرؤية الجمعية الدولية تجاهه فان امريكا في حل من الالتزام بسياسات قد تؤثر على نموها الاقتصادي والاخيرة هذه هي التي ادت الى انسحاب امريكا من اتفاق كيوتو (اليابان/ ١٩٩٩م) واثارت نقمة شركائها الاوروبيين ثم الرؤية المتزنة والتي بالكاد تسمع همسا في اوساط الاعلام الغربي والتي مفادها ان تعاضد المصالح والمنافع الدولية الجماعية تستوجب حوارا مستديما بين المنتجين والمستهلكين يقر بتضارب المصالح ويعمل على ابتداع آليات انتاج وتسعير واستثمار تجعل (الاجزاء) مكونة للمنظر الواحد وهي الرؤية التي اوضح سمو ولي العهد الامين بالتزام المملكة بها كما اعلن على رؤوس الاشهاد اثناء لقاء قادة دول الاوبك في فنزويلا وكما فعلتها المملكة اثناء المنتدى السابع الدولي للطاقة الذي عقد خلال شهر نوفمبر الماضي في الرياض ومن خلاله دعت المملكة الى انشاء امانة عامة للمنتدى وتبرعت بتحمل كافة مصاريفها الانشائية والادارية. اما بشان الضغط على الاوبك فقد ربط سموه ضمنا بينها وبين الحملات الانتخابية للرئاسة وكأننا بسموه يقول كنا نعرف انها فورة حماس مؤقتة وان الواقع المتمثل في أن حصة دول الأوبك مجتمعة من المعروض العالمي اليومي من النفط الخام لاتتجاوز (٢٦٪) تعني ان عبء استقرار السعر العالمي ينبغي الا يلقى على عاتق الأوبك وحدها بل اذا كنا حقا نسعى لاستقرار مستديم (steady state) يتاثر بقوى النمو الفعلية في الطلب فلا مناص من ايجاد كيان مؤسسي يجمع كافة اطراف السوق من دول الأوبك وغيرها.

وردا على سؤال استهدف استشفاف رؤية صناع القرار السعودي لانفسهم بين اقرانهم في الأوبك والسؤال كان في جوهره الماحا لما قد يكون تفردا سعوديا بصناعة قرار الأوبك جاء رد سموه نافيا لتلك المزاعم مؤكدا ان الأوبك اصبحت كيانا مؤسسيا يعمل وفق آليات تسعير وانتاج تراعي مصالح كافة الدول الاعضاء واكد على ان قرارات اوبك التسعيرية والانتاجية تحكمها استجابتها لقوى السوق من خلال ادراك قياداتها انها تتعامل مع منتج يختلف في خصائصه الاستعمالية (use value) والاستبدالية (exchange value) عن منشآت المنتجات طبيعية كانت او مصنوعة ومن هنا تنبع تلقائيا اهمية التنسيق بين كافة اطراف السوق.

وربما كان في تاكيد سموه على هذه الخصائص اجابة مباشرة بان برميل النفط لايمكن بل من غير المنطقي ان يتحمل وحده تبعات غياب الارادة الموحدة سواء في الشان الاقتصادي او السياسي او تكوين مجموعات اقتصادية او تبادلية او استثمارية.

ولم تخل اجابة سموه من الماح الى ما طرأ على جانب الطلب في السوق من تشوهات هيكلية من شانها ان تزيد الهوة بين توقعات المنتجين وارتباطات المستهلكين وهو يحفظه الله يضمن اجابته اشكال المخزونات البترولية التجاري منها والاستراتيجي ودخول النفط كسلعة مضاربة تحمل على اسعار اليوم تقلبات وسيناريوهات تستهدف تحقيق الربح السعري اكثر من ادخال النفط كعنصر انتاج يسهم في رفاه الامم عبر دورة الانتاج الوسيطة والنهائية.